

## (٣٨) الولاية ١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: ومن المسائل: المسألة الأولى في درس هذا اليوم، التي جرى فيها الاختلاف بين أهل السنة والجماعة: وهي مسألة الولاية.

فقد قال الشيخ -رحمه الله-: والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن، وأكرمهم عند الله أطوعهم وأقروهم

للقرآن: عند المرجئة، ومنهم مرجئة الفقهاء أصحاب أبي حنيفة -رحمهم الله-، ومنهم الطحاوي: أن الولاية شيء واحد، وأن المؤمنين يوالون بدرجة متساوية. فليس في الولاية عندهم تفاوت.

أما أهل السنة والجماعة فإنهم يفاضلون في الولاية: فيوالون المؤمنين الأتقياء موالاة أعظم من موالاتهم للمسلمين الفاسق، فيجعلون الولاية تابعة للإيمان، يُوالى الإنسان بقدر إيمانه، ويُعادى بقدر فسقه ومعصيته، فالمؤمن لا يخلو أياً كان من قدر من الولاية، والكافر لا ولاية له ألبتة، وأما المؤمن الفاسق، فإن كان المؤمن مؤمناً تقياً كامل الإيمان صُرفت له ولاية تامة، وإن كان مؤمناً فاسقاً مرتكباً للكبائر والاه أخوه المؤمن بقدر ما عنده من إيمان، وعاداه بقدر ما عنده من معصية، ولا شك أن حسنة التوحيد توجب موالاته، ولهذا قال الله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا الصَّالَاتُ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (٥٥) وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ} [المائدة: ٥٥-٥٦] ، فتأملوا: كيف أن الله تعالى علّق الولاية بهذه الأعمال الصالحة: {يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ}، فهي متعلقة بالأعمال، فتزيد بزيادة الإيمان وتنقص بنقصانه.

على أن الطحاوي -رحمه الله- فاضل بينهم من وجه آخر: وهو الوجه الأخرى.

قال: وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن: أطوعهم وأتبعهم للقرآن، والحقيقة أن لازم ذلك هو

تبعيض الولاية والمفاضلة بينها، لكن دائماً الإنسان إذا التاك أو أصابه يعني استأسر لمقدمة فاسدة ظل مرتعناً لها في جميع عباراته وجمله، وإلا فإن الحق بيّن في هذه المسألة.

أما الطرف الآخر وهم الوعيدية: فإنهم قد وافقوا أهل السنة والجماعة على تعلق الإيمان بالقلب واللسان

والجوارح، لكنهم أفسدوا ذلك ونقضوه أيما إفساد حينما هدموا الإيمان كله بمجرد ارتكاب كبيرة، ولهم في ذلك أدلة أثرية، وأدلة -قالوا- عقلية.

ومن أوضح أدلتهم الأثرية: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبه ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)، قالوا: رأيتم؟ ها قد أزال النبي ﷺ عن الزاني والسارق والشارب والناهب وصف الإيمان.

والجواب عنهم سهل: بأن يُقال: إن الإيمان الذي نفاه النبي ﷺ عن هؤلاء هو الإيمان الواجب، وليس الإيمان، وليس أصل الإيمان، إذ لو كان المنفي -انتبهوا لهذه الحجة-، إذ لو كان المنفي أصل الإيمان لما اكتفينا بقطع يد السارق وجلد الزاني والشارب، لكان الأمر يستدعي ماذا؟ القتل، لو كان الإيمان يزول بالكلية لكان هذا موجبا للقتل، ولما اكتفي بقطع اليد وجلد الزاني غير المحصن وجلد شارب الخمر، ثم إن الله سبحانه وتعالى قد أثبت الأخوة الإيمانية لمرتكي الكبائر، تأمل قول الله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا} [الحجرات: ٩] ، مع أن قتال المؤمن للمؤمن من الكبائر، حتى أن المسلمين إذا التقيا بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، ومع ذلك فقد سماهم الله، وسمى الله الطائفتين: مؤمنين. ثم قال: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} [الحجرات: ١٠]، وسمى الله القاتل أحبا للمقتول، فقال سبحانه: {فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ} [البقرة: ١٠] فأثبت الأخوة الإيمانية بين القاتل والمقتول، مع أن القتل من أعظم الكبائر، كذلك أجمع المسلمون على أن من وجبت عليه كفارة بعنق رقبة فلم يجد إلا رقبة زانية سارقة مغتابة نمامة فأعتقها أنها تبرأ ذمته، أليس كذلك؟ لو كان على الإنسان عتق رقبة فلم يجد إلا عبداً رقيقاً لكنه زان سارق مغتاب تمام ظالم، جمع كبائر عدة، وأعتقه، يُسقط عنه الكفارة؟ أم لا؟ يُسقطها بإجماع، إذن صدق عليها أنها مؤمنة، رقبة مؤمنة، لهذا كان أهل السنة والجماعة لا يعطون الفاسق الملي الاسم المطلق ولا يسلبونه مطلق الاسم، كما سنذكر -إن شاء الله- عند الحديث عن أهل الكبائر. إذن هذه أدلتهم من الأثر.

أما أدلتهم العقلية: فيها شيء من المغالطة اللفظية: يقولون مثلاً: الرغيف، الرغيف هو عبارة عن دقيق وماء، أم لا؟ يُجبر، متى يكون رغيفاً؟ إذا كان مكون من دقيق وماء، طيب، لو ذهب الدقيق: هل يُسمى: رغيفاً؟ لو ذهب الماء: يُسمى: رغيفاً؟ يقولون: لا، لأنه ما صار كذلك إلا بمجموع الأمرين، ما كان كذلك إلا بمجموع الأمرين، لاحظتم؟ يعني هذه نوع من المغالطة العقلية، فإذا كان الإنسان قد انتقص شيئاً من الأعمال فمعنى ذلك أن الهيئة العامة تزول بزوال بعضها، ولكن الحقيقة: أن هذا -كما أشرت سابقاً- مغالطة، ومثله حينما يقولون: العشرة حينما يُنتقص منها درهم، لأن الدينار عشرة دراهم، العشرة حينما يُنتقص منها واحد هل تصبح عشرة؟ تصبح ماذا؟ تسعة، إذن لم تعد عشرة، ونحو هذا.

**أقول: الجواب عن هذا سهل، وهو أن هذا الرغيف، لو افترضنا أن هذا رغيف ثم ذهب بعضه لقلنا:** هذا بعض رغيف. ما بحاجة إلى أن نقول: لم يعد رغيفاً. لا، هذا بعضه، فهو ليس رغيفاً كامل الاستدارة، وإنما رغيف ناقص، لأن المسألة لا تعدو أن تكون تلاعب بالألفاظ، يريدون بذلك.

كذلك حينما يقولون: العشرة إذا انتقص منها درهم أو واحد صارت تسعة. فلم تعد عشرة، نقول: نستطيع أن نقول: هي عشرة إلا واحد. أليس كذلك؟ يمكن أن نقول: هي عشرة إلا واحد. وانتهى الأمر، فمثل هذا لا تُقابل به النصوص الشرعية وتُنقض به عرى الإسلام ومفاصل الاعتقاد.

مما يستدل به، ونحن في الواقع ما رتبنا هذا كما ينبغي، لكن مما يستدل به المرجئة من الدلائل على إخراج العمل عن مسمى الإيمان: أن الله سبحانه وتعالى يعطف العمل على الإيمان، فيقول سبحانه وتعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} [البقرة: ٢٧٧، يونس: ٩، هود: ٢٣، الكهف: ٣] ، {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} [النساء: ١٧٣، الروم: ١٥، الجاثية: ٣٠] ، فكثيراً ما يعطف الله العمل على الإيمان، والعطف يقتضي المغايرة.

فمن هذا جوابان:

**الجواب الأول:** أن يقال: إن هذا من باب عطف الخاص على العام. وهذا كثير، أن يُعطف الخاص على العام: بأن -مثلاً- يقال -مثلاً-: حضر الطلبة وعلي. مع أن علي من الطلبة، أليس كذلك، فهذا يُقال من باب عطف الخاص على العام، فالعمل جزء مسمى الإيمان، وعُطف عليه من باب التأكيد، فأنا أقول -مثلاً-: حضر الطلبة وعلي. لأن علي أحياناً يغيب، فإذا قلنا: حضر الطلبة وعلي. فأؤكد حضوره، طيب.

**الجواب الثاني:** أن يُقال: لا بأس، لا بأس، الإيمان في هذا النص لما قُرُن بالعمل صار يعني التصديقات القلبية والعمل يتعلق بالشرائع العملية، ولا يمنع أن يكون للشيء معنى عند الاقتران ومعنى عند الافتراق، بل هذا كثير جداً في الكتاب والسنة، فالله سبحانه وتعالى يقول: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ} [التوبة: ٦٠] ، ففي هذه الآية يجب أن نفسر المساكين بغير ما نفسر به الفقراء، لأنه لا يمكن أن يعطف الله الشيء على نظيره، ما يمكن أن تقول -مثلاً-: حضر محمد ومحمد. وأنت تقصد محمد نفسه، لا داعي لأن تقول: حضر محمد ومحمد. فإذا لا بد أن يكون الفقير ومن لا يملك قوته لعام، والمسكين هو الذي يملك قوته لستة أشهر فقط، كما فرق بذلك بعض المفسرين، لكن حينما يرد كل منهما على انفراد كقول الله تعالى في كفارة اليمين: {إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ} [المائدة: ٨٩] ، ألا يدخل في ذلك الفقراء؟ يدخلون، حينما يقول الله عز وجل: {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ}

الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ} [الحشر: ١] ، ألا يدخل في ذلك المساكين، هذا كثير جداً، ومثله إذا اقترن الإثم والعدوان وغير ذلك من الأمثلة.

**فقول:** إذا اقترن الإيمان والعمل الصالح فإن الإيمان يعني التصديقات القلبية، والعمل الصالح يعني الشرائع العملية، لكن هذا لا ينفي أنه إذا انفرد الإيمان صار شاملاً للأمرين معاً، وبالتالي نخرج من هذه المغالطة. **طبعاً مما استدل به المرجئة:** أنهم قالوا: إن التصديق، إن الإيمان في حقيقته اللغوية معناه التصديق، والتصديق محله أين؟ القلب، فلا دخل لأعمال الجوارح بهذا.

**فيُجاب عنهم بأن يقال:**

**أولاً:** لا نسلم إن الإيمان بمعنى التصديق مطلقاً. هم يستدلون بقول الله تعالى في قصة أصحاب، في قصة إخوة يوسف: {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ} [يوسف: ١٧] ، فقالوا: الإيمان يعني التصديق. والصحيح: أن بين الإيمان والتصديق فروقاً من حيث المعنى والتصريف، فلاحظ أن صدق يتعدى بنفسه، فتقول: صدقه. ما تقول: صدق له. بينما الإيمان يتعدى بالباء وباللام، تقول: آمن به، وآمن له. {فَأَمِّنْ لَهُ لُوطٌ} [العنكبوت: ٢٦] ، فبينهما من حيث التصريف فرق، مما يدل على أن بين جذريهما فرق.

**والصحيح:** أن الإيمان تصديق وزيادة. يعني تصديق مع إقرار وائتمان، هو مأخوذ من معنى الائتمان، فالتصديق يكون للأمر التي يمكن التحقق منها، كأن تقول -مثلاً-، يقول لك إنسان: جاء محمد من السفر. فتصدقه، تقول: نعم، صدق فلان، هذا أمر ممكن نتحقق منه، أو يقول -مثلاً-: طلعت الشمس. فتقول: صدقت، تقوم وتنظر من النافذة فتجد الشمس قد طلعت، لكن الإيمان يتعلق بأمور غيبية يُطلب فيها معنى الائتمان، يُطلب فيها معنى الائتمان وحصول الثقة والإقرار، ولهذا عبر الله تعالى بهذا التعبير، فتعبير الإيمان أوسع دلالة من مجرد التصديق. هذا جواب.

**والجواب الثاني:** أن نقول لهم: هب أن الإيمان في اللغة بمعنى التصديق، ما أكثر الألفاظ الشرعية التي نُقلت من المعنى اللغوي إلى المعنى الشرعي، هذه الصلاة ما معناها في اللغة؟ الدعاء، هذا معناها في اللغة، الصلاة في اللغة معناها الدعاء:

يا رب: جتّب أبي الأوصاب والوجعا

تقول بُنيّتي وقد قربت مرتحلاً

غتمض نوماً فإن لجنب المرء مضطجعاً

عليك مثل الذي صليت فا

هكذا يقول الأعشى: عليك مثل الذي صليت. يعني لك مثل دعائك، كما دعوت لك بمثله، فالصلاة في اللغة: الدعاء، لكنها في الشرع نُقلت فصار لها معنى شرعي: عبادة ذات أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مُختمة

بالتسليم، وقل مثل ذلك في الصوم والصلاة وغير ذلك، فما المانع أن يكون لفظ الإيمان نُقل من مجرد التصديق إلى أن يكون له معنى القول والعمل، يتضمن حقيقة القول والعمل؟ فلا حجة لكم بذلك.

ثم أيضاً نقول: حتى التصديق الذي تُنافحون عنه وتقولون: إن التصديق محله القلب. يُضاف التصديق إلى الجوارح، لا يختص بالقلب، والدليل على ذلك أن النبي ﷺ قد قال: (العينان تزنيان وزناهما النظر... والفرج يصدق ذلك ويكذبه)، إذن أضاف التصديق إلى جارحه، فالتصديق لا يختص، بل إنه يُضاف إلى الأمور المعنوية، يقول الإنسان: إن صدق حدسي كذا وكذا. مثلاً يقول: هذا برق خُلب، وهذا برق صادق. فالصدق لا يختص فقط بتصديقات القلب.

وهكذا تجدد - بحمد الله - أن الأدلة اللغوية والنظرية والعقلية كلها تعضد ما دل عليه الكتاب والسنة من المعاني وما اعتصم به أهل السنة والجماعة: فالإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل اللسان والجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وليس فقط الطاعة والمعصية - كما أسلفت - هما أسباب زيادته ونقصانه، بل من أعظم أسباب زيادة الإيمان التفكير والتدبر في كتاب الله المفتوح، وفي كتاب الله المقروء، أما كتاب الله المفتوح: فهو ملكوت السموات والأرض، {قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ} [يونس: ١٠١] ، فالتفكير في ملكوت السموات والأرض يزيد الإيمان، يُنعش القلب، وضده وهو الغفلة والإعراض عن النظر سبب لنقص الإيمان، أيضاً، التدبر لكتاب الله المقروء: القرآن العظيم يزيد الإيمان، يرفع منسوب الإيمان إلى أعلى المستويات، لمن أقبل عليه باستشراق وطلب للحق، وهجران القرآن ينقص الإيمان نقصاً عظيماً، كذلك فعل الطاعة تقرباً إلى الله تعالى، لاحظ: بهذا الشرط: تقرباً إلى الله تعالى يزيد الإيمان، وترك الطاعات أو بعضها ينقص الإيمان، ليس من يؤدي الفرائض ويؤدي النوافل مثل من يؤدي الفرائض فقط، ليس من يقوم الليل {يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ} [الزمر: ٩] ، كمن يتقلب في فراشه ويغط في نوم عميق لا توقظه إلا الشمس، شتان، كذلك من أسباب زيادة الإيمان: ترك المعصية خوفاً من الله عز وجل، فمن ترك المعصية خوفاً من الله عز وجل زاد منسوب إيمانه، كما جاء في حديث: (من كف بصره عن حرام ألقى الله تعالى في قلبه حلاوة يجد طعمها في قلبه) (من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه)، وفي المقابل: فإن فعل المعصية يُنقص الإيمان، لاسيما مع ضعف الداعي، لاسيما مع ضعف الداعي، ولهذا قال النبي ﷺ: (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب أليم: أشيمط زان، وعائل مستكبر، ومنفق سلعته بالحلف الكاذب)، شوف ضعف الداعي يزيد العقوبة والإثم وبالتالي يزيد في نقص الإيمان، (أشيمط زان): قد شاب صدغاه ومع ذلك يزني، لو وقع الزنى من شاب لكان الخطب أهون من أن يقع من شيخ هرم، (عائل مستكبر): لو استكبر ثري مليونير وتباهى لكان له نوع، لا أقول:

تبرير. تفسير، لكن صعلوك ثم يتكبر على عباد الله! ما الذي يؤهله للتكبر؟ لماذا يجمع بين السوءتين؟ وهكذا، مع ضعف الداعي -بلا شك- أنه يكون الجرم أكبر.

ثم إن المؤلف -رحمه الله- قال: وأهل الكبائر من أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم في النار لا يُخلدون: إذن أهل الكبائر تعلقها بلا يخلدون، وليس في النار، يعني الجار والمجرور -في النار- ليست متعلقة في أهل الكبائر.

الكبائر: جمع كبيرة، وقد اختلف العلماء في تعريف الكبيرة على أقوال متعددة، منهم -مثلاً- من يقول: كل ما حجب عن العلم بالله. وذكروا أقوال مختلفة، ولكن الصحيح الذي تدل عليه النصوص: أن الكبيرة هو ما ترتب عليه حد في الدنيا، أو وعيد في الآخرة، أو اقترن به لعن أو غضب أو براءة. فهذه هي الكبيرة، هذا أصح الأقوال، وإلا -كما قلت لكم- فيه بضعة تفسيرات، منها: قول بعضهم أيضاً: ما اتفقت الشرائع على تحريمه. ولكن أقربها هو ما سمعتم: أن الكبيرة هو ما ترتب عليه حد في الدنيا. وهذا واضح، أو وعيد في الآخرة: من فعل كذا فله كذا، أو فعله كذا، أو اقترن به لعن: لعن الله من فعل كذا، أو غضب: اشتد غضب الله على أقوام كذا وكذا، أو براءة: أنا بريء من كل كذا وكذا. فهذه أبواب تدل على أن ما اقترن بها كبيرة، طيب، وما الصغيرة؟ ما سوى ذلك، ولا شك أن المعاصي تنقسم إلى صغائر وكبائر لأن الله تعالى جعلها كذلك فقال: {إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا} [النساء: ٣١] ، وقال الله عز وجل: {الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ} [النجم: ٢٣] ، ففرق بين الكبائر واللمم، إذن أصل التقسيم لا شك أنه صحيح، وهذا اللمم والصغائر لا شك أنها تكفرها المصائب وغير ذلك، ويعفو الله بشرط اجتناب الكبائر، أما الكبائر فكما سوف تسمعون.

قال: وأهل الكبائر من أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم: من أراد بالأمة؟ أمة الدعوة؟ أو أمة الإجابة؟ الإجابة، أراد أمة الإجابة، يعني الذين دخلوا في عقد الإسلام.

في النار لا يُخلدون: في النار لا يخلدون، إذن قرر الشيخ -رحمه الله- ما عليه أهل السنة والجماعة ووافق فيه مرجئة الفقهاء الجمهور: من أن مرتكب الكبيرة لا يخلد في النار، وكلامه يدل على إمكان دخولهم في النار، لكنهم لا يخلدون فيها.

قال: في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون: إذن هذا هو الشرط: أن يموت على توحيد، فإن مات على الشرك فليس من أمة الإجابة.

قال: إذا ماتوا وهم موحدون: والدليل على هذا المعنى آية محكمة في كتاب الله، وهي قول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} [النساء: ٤٨] ، إذن ما دون الشرك تحت المشيئة، هذا أصل عظيم.

قال: وإن لم يكونوا تائبين: نعم، لا يلزم كما تزعم الخوارج والوعيدية أنه لا بد من التوبة حتى يسلموا من الخلود، أصلاً إذا حصلت التوبة مُحي الذنب، لأن التوبة تُجِب ما قبلها، قال الله عز وجل بعد أن ذكر كبائر الإثم: {وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ} [الفرقان: ٦٨] عافانا الله وإياكم، استمعوا يا إخوان، يقول الله عز وجل: {وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَمًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا (٦٩) إِلَّا مَنْ تَابَ} [الفرقان: ٦٨-٧٠] ، ما شاء الله، لكن انظر ما هي التوبة المطلوبة؟ التوبة الصحيحة: ما اقترن بها أمران: {إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (٧٠) وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا} [الفرقان: ٧٠-٧١]، إذن التوبة التي يحصل فيها تبديل السيئات بالحسنات هي ما يحتف بها الإيمان، بمعنى يقوم فيها بقلبه من الندم والأسى والخجل من الله سبحانه وتعالى وتذكر عظمته سبحانه وبجمله ويتبع ذلك بعمل صالح يعني يُعْقِي على آثار ذنبه ومعصيته، هذا التوبة الحقيقية، ولهذا قال في الآية الأخرى نفس المعنى في طه، قال: {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى} [طه: ٨٢] ، لاحظتم؟ جمع بينهما، {لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا} [طه: ٨٢]، فهذا يورث الهداية، إذن هكذا دل القرآن على أن من تاب فإن الله تعالى يتوب عليه، فزعم من زعم أن من شرط عدم التخليد التوبة هذا -في الحقيقة- مناف لما دلت عليه النصوص، بل النصوص تدل على أنه وإن لم يتب فإنه لا يُخلد، وأعظم الأدلة على ذلك غير ما ذكرنا في الآية العظيمة: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ} [النساء: ٤٨، ١١٦] ، أحاديث الشفاعة الثابتة بالأحاديث الصحاح والأسانيد الجياد التي فيها أنه يُخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة، برة، شعيرة، خردلة من إيمان، أو دون ذلك، فهذا يدل على أن أهل الكبائر لا يخلدون في النار وإن عُذِّبوا فيها، وحديث الجهنميين الذين يُخرجون من النار قد امتحشوا، يحملون ضبائر ضبائر، فيلقون في نهر في الجنة يقال له: نهر الحياة، فينبتون كما تنبت الحبة، وليست الحبة، كما تنبت الحبة في حميل السيل، حتى وصف النبي ﷺ حالهم أن الجانب الذي يكون في تجاه الشمس أخضر، والجانب الذي في الآخر أصفر، حتى قالوا: يا رسول الله: كأنك كنت في البادية!، وذلك أن نبينا ﷺ كان يعرف الأحوال، وكان كما يقال -بلغة العصر-: عنده ثقافة. يعني بطبيعة النبات والمواضع وغير ذلك مما كان في زمنه.

يقول الشيخ -رحمه الله-، قال: بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين، بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين، وهم في مشيئته وحكمه: نعم، بعد أن لقوا الله تعالى مؤمنين، فإن لفظ المعرفة ليس لفظاً دارجاً عند أهل السنة والجماعة إذ المعرفة -أحياناً- لا يلزم منها إقرار، فكم من شخص عرف وانحرف؟ كم من شخص عرف وانحرف؟ أو عرف وأنكر؟ عرف وصار عرفانه حجة عليه؟ كثير، انظر إلى المستشرقين: كيف أنهم قد أحاطوا بكثير من علوم الإسلام ومع ذلك لم يحملهم ذلك على أن ينطقوا بالشهادتين، منهم -من المستشرقين- من فلى كتب دواوين السنة فلياً، حتى صنع منها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، تعرفون، ومع ذلك لم يحصل لهم مع هذه المعرفة اعتناق للإسلام.

اليهود والنصارى: قال الله تعالى: {الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ} [البقرة: ١٤٦] ، فليست المعرفة المجردة يعني كافية، بل التعبير المناسب هو الثاني: مؤمنين، وحين نقول: مؤمنين. فإننا نقصد بالإيمان: الإيمان بالأركان الثلاثة: قول، اعتقاد الجنان ونطق اللسان وعمل الأركان.

قال: بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين، قال: وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفى عنهم بفضلهم، كما ذكر عز وجل في كتابه: {وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ} [النساء: ٤٨] ، وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يعيهم إلى جنته: قرر الشيخ -رحمه الله- في هذا المقام معتقد أهل السنة والجماعة في الحكم على مرتكب الكبيرة في الآخرة، وأنه تحت المشيئة والإرادة، إن شاء الله تعالى عفى عنه مجاناً وأدخله الجنة، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه، ومآله إلى الجنة، هذه مقالة أهل السنة والجماعة، وهم أسعد الناس بالدليل: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ} [النساء: ٤٨].

أما الفريقان، أو الطرفان الآخران فقد قالوا خلاف ذلك: فأما المرجئة -أعني بهم الغلاة- فقد قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. فمن زنى وسرق وأكل الربا وقذف المحصنات وارتكب جميع الموبقات، السبع الموبقات وغيرها، ما دام أنه يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فبرد وسلام، لا شيء عليه، لأن إيمان أتقى الناس كإيمان أفجر الناس، ويدخل الجنة بسلام، لا تمسه النار، هذا حكمهم عليهم في الآخرة.

وأما الوعيدية: فإنهم قالوا ضد ذلك، قالوا: من ارتكب كبيرة انهدم إيمانه وصار هو والمشركين على حد سواء، فهو خالد مخلد في النار، اتفق على ذلك فريقا الوعيدية من الخوارج والمعتزلة معاً. هذا مذاهب الناس في الحكم الأخروي.

وأما في باب أسماء الدين والإيمان، أي ما يكون في الدنيا: فإن أهل السنة والجماعة يسمون مرتكب الكبيرة: مؤمن. يسمونه: مؤمناً. لكنهم يقولون: مؤمن ناقص الإيمان. أو يقولون: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته. هكذا يُعبر أهل السنة والجماعة عن من ارتكب الكبيرة من عصاة الموحدين، وأما المرجئة فإنهم يقولون عن مرتكب الكبيرة: إنه مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان جبرائيل وميكائيل وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم. وهذا القول يجمع غلاة المرجئة وكذلك مرجئة الفقهاء، كلهم على هذا، كلهم على هذا: أن الإيمان شيء واحد، لا فرق بين إيمان جبرائيل وميكائيل وإيمان أفسق الناس وأفجرهم. لأن الإيمان عندهم شيء واحد، فمرتكب الكبيرة عندهم مؤمن كامل الإيمان، ولهذا أعطوه ولاية كاملة.

وأما الوعيدية: فقد انقسموا إلى فريقين: الخوارج: أخرجته من الإيمان وأدخلته في الكفر. وهذا اطراد عقلي، لأن الله قال: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ} [التغابن: ٢].  
والمعتزلة: أخرجته من الإيمان ولم تدخله في الكفر، وجعلته في منزلة بين منزلتين، لا مؤمن ولا كافر. فأتوا بقول لم يُسبقوا له.

وهناك فرقة ثالثة، مرت علينا، أو مر بنا ذكرها في كلام ابن القيم -رحمه الله-: وهم البكرية -وإن كان قولهم يعني مهجوراً-، قالوا: هؤلاء منافقون، منافقون ولا نسميهم كفاراً، وهم مخلدون في النار.  
والحق أن النفاق نوع من أنواع الكفر، إذ الكفر أنواع، منه: كفر الإعراض، وكفر الجحود، وكفر التكذيب، وكفر النفاق، وكفر الشك، فالنفاق نوع من أنواع الكفر، فلا موجب لأن تُعد هذا هذه مقالة مستقلة. طيب، إذن هذه يعني أسماء الدين والإيمان بين أهل السنة والجماعة ومخالفهم.